

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٤٤٩ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611)		جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد للاأمين العام	الممثل الخاص جميع المدعوين	
٦٤٦٠ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611)		جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد		S/PRST/2010/29

١٥ - السلام والأمن في أفريقيا

١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ٥ كانون الأول/

عرض عام

ديسمبر ٢٠١١: جيوتي والقرن الأفريقي

في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس جيوتي بشأن عدة مسائل تتصل بالقرن الأفريقي، بما في ذلك النزاع على الحدود بين جيوتي وإريتريا. وحذر رئيس جيوتي من أن تصاعد التوترات والنزاعات وانهايار القانون والنظام على نطاق واسع جدا في القرن الأفريقي يمكن أن يكونا مجرد تمهيد لحالة أسوأ بكثير في المنطقة^(٢٥٥). وأشاد أعضاء المجلس بجهود جيوتي الرامية إلى استعادة السلام وجهودها المبذولة لمكافحة القرصنة في الصومال وتنفيذها قرارات مجلس الأمن، وحث إريتريا على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بالنزاع على الحدود مع جيوتي. وأكد العديد من المتكلمين على أهمية الحوار، غير أنهم حذروا من أن أي شخص أو كيان يحاول تقويض عملية السلام وتعطيل الإمدادات

(٢٥٥) S/PV.6316، الصفحات ٢-٧.

خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن سبع جلسات بشأن السلام والأمن في أفريقيا، واتخذ قراراتين واعتمد بياناً رئاسياً واحداً. وشملت المسائل التي نوقشت خلال الفترة قيد الاستعراض جيوتي والقرن الأفريقي، بما في ذلك إريتريا؛ وعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة؛ والقرصنة في خليج غينيا؛ وليبيا^(٢٥٤).

(٢٥٤) في شباط/فبراير ٢٠١١، نظر المجلس في المسائل المتصلة بالجمهورية العربية الليبية في جلساته ٦٤٨٦ و ٦٤٩٠ و ٦٤٩١، المعقودة في إطار البند المعنون "إحلال السلام والأمن في أفريقيا". وعملاً بمذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/141)، أدمجت منذ ذلك التاريخ في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في ليبيا" المسائل التي نظر فيها المجلس سابقاً فيما يتعلق بالجمهورية العربية الليبية. وللحصول على معلومات عن الجلسات المعقودة في إطار البند المعنون "إحلال السلام والأمن في أفريقيا"، انظر الجزء الأول، القسم ١٦.

بالتقدم الذي أحرز مؤخرا. وقالت إن حكومة بلدها تثق في قيادة قطر وهي مقتنعة بأنها ستقود إلى حل جيد^(٢٦٠).

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اجتمع المجلس مع ممثلي دول القرن الأفريقي والأعضاء الآخرين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن طريق التداول بالفيديو - بما في ذلك إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا - الذين أعربوا عن القلق إزاء أنشطة إريتريا المزعومة للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية^(٢٦١). وأوضح العديد من المتكلمين أنه على الرغم من نداءات المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي، لم تمثل إريتريا القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) أو تنفذه. وعلى وجه الخصوص، وجّه انتباه المجلس إلى احتمال استخدام قطاع التعدين في إريتريا كمصدر مالي لزراعة استقرار منطقة شرق أفريقيا، فضلا عن دعمها المزعوم لجماعات المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية وممارستها ابتزاز الأموال من مواطنيها في الشتات.

وفي الجلسة نفسها، فرض المجلس تدابير أقوى ضد إريتريا بالقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي، الصين). وشدد المجلس على التزام جميع الدول بالامتنال للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وطالب بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ عام ٢٠٠٨. وطالب إريتريا أيضا بوقف جميع الجهود المباشرة أو غير المباشرة الرامية إلى زعزعة استقرار الدول. وقرر أنه على الدول أن تشجع مواطنيها، أو الأشخاص أو الشركات الخاضعين لولايتها، الذين لهم معاملات تجارية في قطاع التعدين في

(٢٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٢٦١) انظر S/PV.6674.

الإنسانية أو تقديم الدعم إلى المتمردين قد يتعرض للجزاءات. وفي إشارة إلى فرض جزاءات محددة الأهداف ضد إريتريا، لاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن تلك الجزاءات يجب أن تكون مصحوبة بأدلة موثوقة على ضلوع أفراد بعينهم في أعمال غير قانونية^(٢٥٦).

وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أشاد بالخطوات التي اتخذتها حكومتا إريتريا وجيبوتي مؤخرا بشأن مسألة الحدود في ظل جهود وساطة فعالة من قبل قطر. وحث وكيل الأمين العام جميع الأطراف على تيسير عمل فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المعاد إنشاؤه حديثا^(٢٥٧)، الذي سيقدم تقريرا عن امتثال إريتريا لقرارات المجلس ذات الصلة^(٢٥٨). وذكر ممثل إريتريا أن الاتفاق الموقع تحت قيادة قطر كان تطورا هاما. وقال إنه على الرغم من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي فُرض على إريتريا بصورة ظالمة وانتقائية، فإن بلده لن يثنى عن المشاركة في مناقشات مجدية. وفي ضوء الخطوات التي اتخذتها إريتريا، ناشد ممثل إريتريا المجلس أن يرفع الجزاءات^(٢٥٩). وقالت ممثلة جيبوتي إن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) كان حاسما فيما يتعلق

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢٥٧) أنشئ فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا عملا بالقرار ١٨٥٣ (٢٠٠٨) وأعيد إنشاؤه لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا بالقرار ١٩١٦ (٢٠١٠). وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، فيما يتعلق بالمقررات المتخذة وفقا للمادة ٤١ من الميثاق.

(٢٥٨) S/PV.6362، الصفحتان ٣ و ٤.

(٢٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

أهمية إيجاد حل دائم لمسألة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي^(٢٦٥).

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا أكد فيه من جديد، في جملة أمور، أهمية تعزيز شراكته مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتزامه بالقيام بذلك وفقا للفصل الثامن من الميثاق، من خلال استعراض درجة التعاون بينهما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام، وبناء السلام، بما في ذلك الحفاظ على النظام الدستوري، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أفريقيا. وأعرب كذلك عن تصميمه على مواصلة العمل من أجل إيجاد حل للتحديات التمويلية يتيح درجة أكبر من الاستدامة ومن قابلية التنبؤ^(٢٦٦).

وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي^(٢٦٧) بشأن الجهود الجارية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن. وأفاد الممثل الخاص بأن المكتب يوشك، بدعم من إدارة الدعم الميداني، على الانتهاء من انتقاله من ثلاثة مكاتب منفصلة في السابق إلى عملية صغيرة

(٢٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٢٦٦) S/PRST/2010/21.

(٢٦٧) أنشأت الجمعية العامة المكتب في عام ٢٠١٠ وهو يدمج جميع أنشطة مكتب الأمم المتحدة السابق للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي، والفريق السابق لتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة السابق للتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب المهام الإدارية للآلية المشتركة للدعم والتنسيق التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إريتريا على توخي الحيطة في تلك المعاملات، وطلب إلى لجنة الجزاءات فيما يتعلق بالصومال وإريتريا أن تصوغ مبادئ توجيهية لتستخدمها الدول الأعضاء.

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١: الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عقد المجلس مناقشة مفتوحة فيما يتصل بدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة^(٢٦٢). وذكر الأمين العام في سياق عرض تقريره بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة^(٢٦٣) أن عمل المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه. وأثنى على كل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لجهودهما الرامية إلى منع نشوب النزاعات في القارة والتوسط فيها وتسويتها. غير أن الاتحاد الأفريقي يواجه صعوبات في تأمين الموارد اللازمة لدعم أنشطة حفظ السلام التي يضطلع بها، ولا بد أن تحصل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي على الدعم نفسه الذي يتوافر لجميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة^(٢٦٤). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية قدمها مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، الذي رحب بالممثل بالتقدم المحرز في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشدد في الوقت نفسه على

(٢٦٢) للحصول على معلومات عن دور المنظمات الإقليمية في السلام والأمن، انظر الجزء الثامن.

(٢٦٣) S/2010/514.

(٢٦٤) S/PV.6409، الصفحتان ٣ و ٤.

بأسلوب أكثر منهجية لا يقتصر على ردود الأفعال في أنشطة حفظ السلام المشتركة^(٢٦٩). وقال ممثل الهند إنه بما أن المجلس ينفق نحو ثلاثة أرباع وقته على مسائل أفريقية، فمن المهم له أن يسمع صوت أفريقيا، بحيث لا تقوم أنشطته على احتياجات أفريقيا فحسب، بل لتكون أيضا مكملة للأنشطة التي تضطلع بها البلدان والمنظمات الأفريقية^(٢٧٠).

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: القرصنة في خليج غينيا

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عقد المجلس جلسة مفتوحة اتخذ فيها بالإجماع القرار ٢٠١٨ (٢٠١١)، الذي أدان فيه جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر المرتكبة قبالة سواحل دول خليج غينيا. وأهاب بالدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا أن تتعاون، إلى جانب دول العلم والدول التي ينتمي إليها ضحايا القرصنة أو السطو المسلح ومرتكبوها، في محاكمة الأشخاص المدعى ارتكابهم هذه الأعمال، بمن فيهم الميسرون والممولون. ورحب المجلس باعتراف الأمين العام بإفاد بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة لدراسة الخطر الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا ولبحث الخيارات المتعلقة بأفضل السبل للتصدي لهذه المشكلة.

(٢٦٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٢٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

ومكثفة ذاتيا. ومضى إلى وصف التدابير التي اتخذها المكتب من أجل تحسين تنسيق مبادرات السلام والأمن بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما في الصومال ودارفور. وقال إن التعاون بين المنظمين أظهر أنهما تتصديان للأزمات على نحو أفضل عندما تتكلمان بصوت واحد، لأن الوساطة في النزاعات عمل صعب، لا سيما عند مواجهة عدد كبير من الجهات الفاعلة. وبالتالي، فإن أحد أدوار المكتب يتمثل في تعزيز التنسيق داخل مؤسسات الاتحاد الأفريقي وزيادة قدراتها على تحقيق السلام في أفريقيا^(٢٦٨).

ورحب المتكلمون بالشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشددوا على أن مواصلة تعزيز العلاقة ستعود بفوائد ملموسة في أفريقيا وما وراءها. وأبرز عدد من المتكلمين العمل الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في توجيه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وأكد المتكلمون أيضا ضرورة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وحذرت ممثلة نيجيريا من أنه بالرغم من توافر الإرادة السياسية لدى الاتحاد الأفريقي، فإنه يفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام بعمليات حفظ سلام طويلة الأجل. وأكدت بالتالي على أن نشر الخبراء المدنيين يحتل مركز الصدارة في الشراكة، وأعربت عن الأمل في أن يؤدي ذلك النشر إلى الأخذ

(٢٦٨) S/PV.6561، الصفحتان ٢ و ٣.

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا^(١)

القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	الوثائق الأخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
---	---------------------------------------	---------------------------------------	----------------	--------------	-----------------

جيبوتي والقرن الأفريقي

جميع أعضاء المجلس، جيبوتي	جيبوتي (الرئيس)				٦٣١٦ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠
إريتريا، جيبوتي، وكيل الأمين للشؤون العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	إريتريا، جيبوتي، الصومال	رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة قطر تحيل بها اتفاقاً بين إريتريا وجيبوتي (S/2010/291)	تقرير الأمين العام بشأن إريتريا (S/2010/327)	٦٣٦٢ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠
			رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة ممثل إريتريا بشأن مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ عن إريتريا (S/2010/350) ١٩٠٧ و (١٩٩٢) (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2010/372)		
١٠ من أعضاء المجلس ^(ج) ، إثيوبيا، أوغندا، جيبوتي، الصومال، كينيا	القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) ١٣-٠-٢٠ ^(د)	إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، جيبوتي، الصومال، كينيا ^(ب)	مشروع قرار مقدم من غابون ونيجيريا (S/2011/744)		٦٦٧٤ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

الدعم المقدم إلى عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام

S/PRST/2010/21	الأمين العام، جميع أعضاء المجلس، جميع المدعويين ^(هـ)	مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة	إثيوبيا، أستراليا، البرغال، الجزائر، جنوب أفريقيا، السودان، فنلندا، كينيا	تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تآذن بها الأمم المتحدة (S/2010/514)	٦٤٠٩ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠
	جميع أعضاء المجلس، الممثل الخاص للأمين العام الاتحاد الأفريقي رئيس مكتب الخاص للأمين العام الاتحاد الأفريقي	الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الخاص للأمين العام الاتحاد الأفريقي		إحاطة إعلامية قدمها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	٦٥٦١ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس
الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الفرصة في خليج غينيا

٦٦٣٣ رسالة مؤرخة
١٩ تشرين الأول / ١٢ تشرين الأول /
أكتوبر ٢٠١١ موجهة
إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لنيجيريا
لدى الأمم المتحدة
(S/2011/644)

بن

مفوض الشؤون الأمين العام،
السياسية والسلام جميع أعضاء
والأمن للجماعة المجلس، جميع
الاقتصادية لدول غرب المدعوين
أفريقيا، نائبة الأمين
التنفيذي للشؤون
السياسية في لجنة خليج
غينيا

القرار ٢٠١٨
(٢٠١١) ١٥-٠٠-

٦٦٤٥ مشروع قرار مقدم
من ألمانيا، البرتغال،
جنوب أفريقيا،
غابون، فرنسا،
لبنان، المملكة
المتحدة، نيجيريا،
الهند، الولايات
المتحدة
(S/2011/673)

٣١ تشرين الأول
/أكتوبر ٢٠١١

(أ) في شباط/فبراير ٢٠١١، نظر المجلس في المسائل المتصلة بالجمهورية العربية الليبية في جلساته ٦٤٨٦ و ٦٤٩٠ و ٦٤٩١، المعقودة في إطار البند المعنون "إحلال السلام والأمن في أفريقيا". وعملاً بمذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/141)، أدمجت منذ ذلك التاريخ في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في ليبيا" المسائل التي نظر فيها المجلس سابقاً فيما يتعلق بالجمهورية العربية الليبية. وللحصول على معلومات عن الجلسات المعقودة في إطار البند المعنون "إحلال السلام والأمن في أفريقيا"، انظر الجزء الأول، القسم ١٦.

(ب) مُثلت جيبوتي والصومال برئيس كل منهما؛ وتكلم ممثل إثيوبيا بصفته رئيس وزراء بلده ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في آن واحد؛ ومثلت كينيا بوزير خارجيتها؛ وأوغندا بممثلها لدى الاتحاد الأفريقي. وحضر الجميع عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

(ج) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والولايات المتحدة.

(د) المؤيدون: ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة؛ الممتنعون عن التصويت: الاتحاد الروسي، الصين.

(هـ) مُثلت أوغندا بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير شؤون جماعة شرق أفريقيا، ونيجيريا بوزير خارجيتها. وشارك في الاجتماع أيضا وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.